مجـال معالجة مشكلات الأقليات الدينية والثقافية، والذي يدخل، بدوره، في إطار منظومة الشروط التـاريخية والثقافية والسياسية العامة التي تفرض على السلطة المركزية ضرورة الاقرار والتسليم بحقوق هذه الجماعات في استقلال ذاتي ثقافي مشروط بالحفاظ على الوحدة الاقليمية للدولة وعدم تجـزئـة سيـادتها على الاقليم، واحتفاظ السلطة المركزية بحق التحدث باسم الدولة ككل في مجال العلاقات الخارجية والدبلوماسية والمؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك شؤون الدفاع والأمن القومي العام.

ويدخل الحكم الذاتي، في هذا المجال، في إطار القانون الداخلي باعتبار ان مشكلة مسلمي جنوب الفلبين هي مشكلة داخلية، بالرغم من ان العديد من البلدان العربية والاسلامية لعبت دوراً هاماً، نظراً لارتباطات تاريخية ودينية، في التوصل لصيغة الحكم الذاتي واقرارها لمسلمي جنوب الفلبين. وفي اثناء القتال الذي نشب بين جبهة التحرير الوطنية (مورو)، الممثلة لمسلمي الفلبين وبين الدولة المركزية، تشكّلت لجنة وزارية رباعية ضمّت ممثلين من ليبيا، والمملكة العربية السعـودية والسنغال والصومال، وفقاً للقرار الرقم ٤ لمجلس وزراء الشؤون الخارجية لمنظمة المؤتمر الاسلامي في جلسته الرابعة التي عقدت في بنغازي في آذار (مارس) ١٩٧٣، واستهدفت بحث وضع مسلمي جنوب الفلبين مع السلطات الفلبينية. كما أقرّ المؤتمر الاسلامي، في جلسته التي انعقدت في كوالالامبور في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، ضرورة التوصل الى حل سياسي سلمي وعادل لمشكلة مسلمي جنوب الفلبين.

وقد أقرّت اتفاقية طرابلس الموقعة بين جبهة التحرير الوطنية (مورو) وبين حكومة الفلبين بحضور ممثـلي الاطراف الاربعـة، اضافة الى الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ وضعية الحكم الذاتي للمسلمين في جنوب الفلبين.

وفي ما يلي سنلقي نظرة على بنود هذه الاتفاقية وطبيعة الصلاحيات الممنوحة لسلطات الحكم، وكذلك طبيعة التنظيمات والمؤسسات التي فوّضت في ممارسة هذه الصلاحيات والمجالات الأساسية التي تباشر فيها أنشطتها:

أولاً ـ أقرّت اتفاقية طرابلس صيغة الحكم الذاتي الداخلي لصالح مسلمي جنوب الفلبين، وذلك في إطار السيادة القومية والوحدة الاقليمية لجمهورية الفلبين. كما حدّدت المناطق التي يمارس فيها الحكم الذاتي على سبيل الحصر وعددها ثلاثة عشر منطقة بما يقع فيها من قرى ومدن.

ثانيـاً ـ الصـلاحيـات: استثنت الاتفاقية السياسة الخارجية والدفاع الوطني من دائرة صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، وقصرت ممارسة هذه الصلاحيات على حكومة جمهورية الفلبين المـركـزيـة، وأرجأت بحث ضم ودمج قوات جبهة التحرير الوطنية لمسلمي الفلبين في الجيش الفلبيني الى وقت لاحق. كما أقرّت حق مسلمي الفلبين في نظام محاكم يتطابق وأحكام الشريعة الاسـلامية في مناطق الحكم الذاتي، وتمثيلهم في المحاكم الاخرى بما في ذلك المحكمة العليا، وينبغي ان يكون هذا التمثيل بناءاً على توصية سلطات الحكم الذاتي الداخلي، ويعين هؤلاء الممثلون بمراسيم جمهورية(١٦).

ثالثاً ـ تضمّنت الاتفاقية بعض الخطوات الضرورية لتهيئة المناخ اللازم لوضعية الحكم الذاتي بالصورة التي نص عليها، حيث أقرّ العفو العام عن المناطق المحكومة ذاتياً، والغاء كافة الملاحقات الامنية والبوليسية والقانونية التي صاحبت الصراع بين الحكومة الفلبينية وجبهة التحرير الوطنية، اضـافـة الى الافـراج عن المسجونين السياسيين كافة الذين ارتبط القبض عليهم بالأحداث التي